

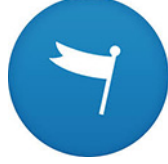
## شكراً لتحميلك هذا الملف من موقع المناهج الإماراتية



## نموذج تدريبات مراجعة وفق الهيكل الوزاري

[موقع المناهج](#) ⇨ [المناهج الإماراتية](#) ⇨ [الصف الحادي عشر](#) ⇨ [اجتماعيات](#) ⇨ [الفصل الثاني](#) ⇨ [الملف](#)

## التواصل الاجتماعي بحسب الصف الحادي عشر



## روابط مواد الصف الحادي عشر على تلغرام

[الرياضيات](#)

[اللغة الانجليزية](#)

[اللغة العربية](#)

[التربية الاسلامية](#)

## المزيد من الملفات بحسب الصف الحادي عشر والمادة اجتماعيات في الفصل الثاني

<a href="#">أسئلة الامتحان النهائي متبوعة بالإجابات</a>	1
<a href="#">نموذج تدريبات مراجعة وفق الهيكل الوزاري</a>	2
<a href="#">نموذج الهيكل الوزاري</a>	3
<a href="#">كتاب دليل المعلم</a>	4
<a href="#">كتاب نشاط الطالب</a>	5

# تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

## 1- من أهم المواقع التراثية العالمية في مدينة العين :

1-مدافن جبل حفيت

2- منتزه مزيد بالعين

3- متحف العين

4- جميع ما ذكر صحيح

تمتلك الإمارات العديد من المواقع الأثرية الثرية التي تعود إلى أزمنة تاريخية قديمة تعبر في جوهرها عن عمقها الحضاري والإنساني، فموقع «مدافن جبل حفيت» التاريخي عثر فيه على بعض النحاسيات والأواني الفخارية والخرز الملون، حيث اختار سكان المنطقة الأوائل منذ حوالي 5000 سنة الجرف الشمالي والمنحدرات الشرقية لهذا الجبل لدفن موتاهم، كما أظهرت المكتشفات الأثرية في منتزه «مزيد» بالعين، والتي تعود إلى فترة العصر الحجري الحديث، أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ ما لا يقل عن 7000 عام، وكانت على اتصال تجاري مع الحضارات القديمة المبكرة التي نشأت في منطقة بلاد الرافدين والمعروفة حديثاً بالعراق. كما يعد متحف العين بمقتنياته النادرة من المكتشفات الأثرية والتاريخية، واحداً من أهم المتاحف التي تزخر بها الإمارات، وخاصة أن كنوز المتحف لا تقتصر فقط على آثار مدينة العين وضواحيها، بل تتعداها أيضاً إلى العديد من آثار الإمارات، التي تعود في تاريخها لأكثر من 5000 عام، وتعكس تاريخ المنطقة وحضارتها، في حقب زمنية متباينة، حيث يضم المتحف مجموعة من القطع التراثية التي تمثل الحياة الاجتماعية في الدولة، قبل عصر النفط.

إن توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، بضرورة المحافظة على الطابع التاريخي لمدينة العين وجميع الآثار فيها، تعبر عن توجه ثابت أسسه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حيث كان يؤمن بأهمية التاريخ والتراث الحضاري الإنساني والمحافظة عليه، وقام بإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة التي تعمل لهذا الهدف، كنادي تراث الإمارات، وقرى التراث التي تمثل متاحف مفتوحة لتعريف روادها وزائريها من المواطنين والمقيمين بالمووروث الشعبي الإماراتي وطبيعة حياة الأجداد والآباء في مرحلة ما قبل عصر النفط، لتكون خير شاهد على حجم الإنجازات الحضارية التي وصلت إليها الإمارات الآن، وهو التوجه الذي تعززه الآن القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، من خلال العديد من المبادرات والمشاريع التي تستهدف الحفاظ على عناصر التراث التاريخي والثقافي، بدءاً من الاهتمام بالمتاحف، مروراً بتطوير عمليات إدارة المناطق ذات القيمة الثقافية الكبيرة، بما في ذلك المواقع الأثرية والواحات والمباني التاريخية، والاهتمام كذلك بعناصر التراث المعنوي التي تشمل التراث المحكي والعادات والتقاليد التراثية، فضلاً عن الاعتماد على أصحاب الخبرة من آثاريين وخبراء وفنيين في مجال توثيق التراث الوطني وصيانتته. إن اهتمام الإمارات بالتراث الوطني والحفاظ عليه وإحيائه في وجدان الأجيال الجديدة باعتباره يمثل ذاكرة الوطن الخالدة إنما يعكس رؤيتها التنموية الرائدة، في المزج بين الأصالة والمعاصرة، والانفتاح على العالم في إطار الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية، منخرطة في الوقت نفسه بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الحفاظ على التراث العالمي، لأنها تؤمن بأن التراث أينما كان فهو إرث إنساني يعبر عن تاريخ المجتمعات البشرية، ينبغي العمل على إحيائه باعتباره مصدر إلهام للأجيال الجديدة وعاملاً معززاً للتقارب والتعايش بين الثقافات والحضارات.



## تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

### 2- توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بالحفاظ على الطابع التاريخي لمدينة العين يدل على

#### 1- الأهمية التجارية لمدينة العين 2- الحفاظ على إرث زايد التراثي والحضاري

#### 3- العلاقات بين الحضارات

#### 4- أهمية الاستقرار البشري

تمتلك الإمارات العديد من المواقع الأثرية الثرية التي تعود إلى أزمنة تاريخية قديمة تعبر في جوهرها عن عمقها الحضاري والإنساني، فموقع «مداخن جبل حقيث» التاريخي عثر فيه على بعض النحاسيات والأواني الفخارية والخرز الملون، حيث اختار سكان المنطقة الأوائل منذ حوالي 5000 سنة الجرف الشمالي والمنحدرات الشرقية لهذا الجبل لدفن موتاهم، كما أظهرت المكتشفات الأثرية في منتزه «مزيد» بالعين، والتي تعود إلى فترة العصر الحجري الحديث، أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ ما لا يقل عن 7000 عام، وكانت على اتصال تجاري مع الحضارات القديمة المبكرة التي نشأت في منطقة بلاد الرافدين والمعروفة حديثاً بالعراق. كما يعد متحف العين بمقتنياته النادرة من المكتشفات الأثرية والتاريخية، واحداً من أهم المتاحف التي تزخر بها الإمارات، وخاصة أن كنوز المتحف لا تقتصر فقط على آثار مدينة العين وضواحيها، بل تتعداها أيضاً إلى العديد من آثار الإمارات، التي تعود في تاريخها لأكثر من 5000 عام، وتعكس تاريخ المنطقة وحضارتها، في حقب زمنية متباينة، حيث يضم المتحف مجموعة من القطع التراثية التي تمثل الحياة الاجتماعية في الدولة، قبل عصر النفط.

إن توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، بضرورة المحافظة على الطابع التاريخي لمدينة العين وجميع الآثار فيها، تعبر عن توجه ثابت أسسه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حيث كان يؤمن بأهمية التاريخ والتراث الحضاري الإنساني والمحافظة عليه، وقام بإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة التي تعمل لهذا الهدف، كنادي تراث الإمارات، وقرى التراث التي تمثل متاحف مفتوحة لتعريف روادها وزائريها من المواطنين والمقيمين بالموروث الشعبي الإماراتي وطبيعة حياة الأجداد والآباء في مرحلة ما قبل عصر النفط، لتكون خير شاهد على حجم الإنجازات الحضارية التي وصلت إليها الإمارات الآن، وهو التوجه الذي تعززه الآن القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، من خلال العديد من المبادرات والمشاريع التي تستهدف الحفاظ على عناصر التراث التاريخي والثقافي، بدءاً من الاهتمام بالمتاحف، مروراً بتطوير عمليات إدارة المناطق ذات القيمة الثقافية الكبيرة، بما في ذلك المواقع الأثرية والواحات والمباني التاريخية، والاهتمام كذلك بعناصر التراث المعنوي التي تشمل التراث المحكي والعادات والتقاليد التراثية، فضلاً عن الاعتماد على أصحاب الخبرة من آثاريين وخبراء وفنيين في مجال توثيق التراث الوطني وصيانتته. إن اهتمام الإمارات بالتراث الوطني والحفاظ عليه وإحيائه في وجدان الأجيال الجديدة باعتباره يمثل ذاكرة الوطن الخالدة إنما يعكس رؤيتها التنموية الرائدة، في المزج بين الأصالة والمعاصرة، والانفتاح على العالم في إطار الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية، منخرطة في الوقت نفسه بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الحفاظ على التراث العالمي، لأنها تؤمن بأن التراث أينما كان فهو إرث إنساني يعبر عن تاريخ المجتمعات البشرية، ينبغي العمل على إحيائه باعتباره مصدر إلهام للأجيال الجديدة وعاملاً معززاً للتقارب والتعايش بين الثقافات والحضارات.



## تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

### 3- من أمثلة التراث المعنوي في دولة الامارات :

#### 1- العادات والتقاليد

#### 2- الأواني الفخارية

#### 3- الصيد بالصقور

#### 4- الأكلات الشعبية

تمتلك الإمارات العديد من المواقع الأثرية الثرية التي تعود إلى أزمنة تاريخية قديمة تعبر في جوهرها عن عمقها الحضاري والإنساني، فموقع «مداخن جبل حقيث» التاريخي عثر فيه على بعض النحاسيات والأواني الفخارية والخرز الملون، حيث اختار سكان المنطقة الأوائل منذ حوالي 5000 سنة الجرف الشمالي والمنحدرات الشرقية لهذا الجبل لدفن موتاهم، كما أظهرت المكتشفات الأثرية في منتزه «مزيد» بالعين، والتي تعود إلى فترة العصر الحجري الحديث، أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ ما لا يقل عن 7000 عام، وكانت على اتصال تجاري مع الحضارات القديمة المبكرة التي نشأت في منطقة بلاد الرافدين والمعروفة حديثاً بالعراق. كما يعد متحف العين بمقتنياته النادرة من المكتشفات الأثرية والتاريخية، واحداً من أهم المتاحف التي تزخر بها الإمارات، وخاصة أن كنوز المتحف لا تقتصر فقط على آثار مدينة العين وضواحيها، بل تتعداها أيضاً إلى العديد من آثار الإمارات، التي تعود في تاريخها لأكثر من 5000 عام، وتعكس تاريخ المنطقة وحضارتها، في حقب زمنية متباينة، حيث يضم المتحف مجموعة من القطع التراثية التي تمثل الحياة الاجتماعية في الدولة، قبل عصر النفط.

إن توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، بضرورة المحافظة على الطابع التاريخي لمدينة العين وجميع الآثار فيها، تعبر عن توجه ثابت أسسه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حيث كان يؤمن بأهمية التاريخ والتراث الحضاري الإنساني والمحافظة عليه، وقام بإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة التي تعمل لهذا الهدف، كنادي تراث الإمارات، وقرى التراث التي تمثل متاحف مفتوحة لتعريف روادها وزائريها من المواطنين والمقيمين بالمووروث الشعبي الإماراتي وطبيعة حياة الأجداد والآباء في مرحلة ما قبل عصر النفط، لتكون خير شاهد على حجم الإنجازات الحضارية التي وصلت إليها الإمارات الآن، وهو التوجه الذي تعززه الآن القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، من خلال العديد من المبادرات والمشاريع التي تستهدف الحفاظ على عناصر التراث التاريخي والثقافي، بدءاً من الاهتمام بالمتاحف، مروراً بتطوير عمليات إدارة المناطق ذات القيمة الثقافية الكبيرة، بما في ذلك المواقع الأثرية والواحات والمباني التاريخية، والاهتمام كذلك بعناصر التراث المعنوي التي تشمل التراث المحكي والعادات والتقاليد التراثية، فضلاً عن الاعتماد على أصحاب الخبرة من آثاريين وخبراء وفنيين في مجال توثيق التراث الوطني وصيانتته. إن اهتمام الإمارات بالتراث الوطني والحفاظ عليه وإحياءه في وجدان الأجيال الجديدة باعتباره يمثل ذاكرة الوطن الخالدة إنما يعكس رؤيتها التنموية الرائدة، في المزج بين الأصالة والمعاصرة، والانفتاح على العالم في إطار الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية، منخرطة في الوقت نفسه بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الحفاظ على التراث العالمي، لأنها تؤمن بأن التراث أينما كان فهو إرث إنساني يعبر عن تاريخ المجتمعات البشرية، ينبغي العمل على إحيائه باعتباره مصدر إلهام للأجيال الجديدة وعاملاً معززاً للتقارب والتعايش بين الثقافات والحضارات.



## تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

### 4- موقف دولة الامارات من التراث الشعبي هو :

1- ليس له مكانة وأهمية

2- غير مهتمة بالتراث الشعبي

3- اهتمام ضعيف بالموروث الشعبي

4- تهتم به اهتماماً كبيراً

تولي دولة الإمارات اهتماماً كبيراً للموروث الشعبي، وذلك لأهميته، ليس في الحفاظ على العادات والتقاليد فحسب، وإنما لأنه يعزز قيم الولاء والانتماء إلى الوطن، ويمثل حافزاً لبذل المزيد من الجهد في سبيل مواصلة طريق السابقين والمضي قدماً في تحقيق ما تصبو إليه الدولة من رقي وتطور. ولهذا تولي القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، اهتماماً خاصاً للموروث الشعبي، وترعاه وتدعم كل الجهود للمحافظة عليه. وهذا ما أكدده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي في رعاية المهرجانات التراثية مثل مهرجان قصر الحصن الذي ترعاه وزارة الثقافة دائرة الآثار والسياحة في أبوظبي .

إن الاهتمام بالموروث الشعبي والتراث عموماً أمرٌ ليس جديداً في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل كان دائماً وأبداً حاضراً أمام القيادة حتى قبل تأسيس الدولة وقيام الاتحاد، حيث أولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، هذا الأمر اهتماماً خاصاً، وكان شديد الحرص على حفظه، فكان يهتم بالأدباء والشعراء والمثقفين،

إن اهتمام الدولة بالموروث الشعبي ليس من قبيل الترف، ولكنه اهتمام أساسي، حيث يمثل هذا الموروث عنصراً رئيسياً في تكوين وطبيعة الإنسان الإماراتي، كما أنه جزء لا يتجزأ، بل ومكون من مكونات المجتمع والدولة على حد سواء، وخاصة أن الإمارات تتمتع بالفعل بموروث ثقافي غني ومتنوع وأصيل. كما ينطلق الاهتمام بالموروث الشعبي أيضاً من شعور عميق بأهمية التراث الثقافي في حياة الشعوب والأمم، وخاصة تلك التي تطمح إلى أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في كل المجالات، وتؤمن قيادتنا الرشيدة، بأن التقدم إلى الأمام يجب ألا ينطوي على إهمال الموروث الشعبي أو التراث الثقافي أو ثقافة وتقاليد وقيم المجتمع الأصيلة، وإنما لابد من إعطاء اهتمام أكبر لهذه الأمور، والعمل على حفظ وحماية تراثنا العريق من الاندثار



## تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

4- تكمن أهمية التراث الاماراتي في أنه :

1- يوفر الوقت والجهد

2- يحافظ على العادات والتقاليد

3- يضعف المجتمع

4- لا يعزز قيم الولاء والانتماء

تولي دولة الإمارات اهتماماً كبيراً للموروث الشعبي، وذلك لأهميته، ليس في الحفاظ على العادات والتقاليد فحسب، وإنما لأنه يعزز قيم الولاء والانتماء إلى الوطن، ويمثل حافزاً لبذل المزيد من الجهد في سبيل مواصلة طريق السابقين والمضي قدماً في تحقيق ما تصبو إليه الدولة من رقي وتطور. ولهذا تولي القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، اهتماماً خاصاً للموروث الشعبي، وترعاه وتدعم كل الجهود للمحافظة عليه. وهذا ما أكدده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي في رعاية المهرجانات التراثية مثل مهرجان قصر الحصن الذي ترعاه وزارة الثقافة دائرة الآثار والسياحة في أبوظبي .

إن الاهتمام بالموروث الشعبي والتراث عموماً أمرٌ ليس جديداً في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل كان دائماً وأبداً حاضراً أمام القيادة حتى قبل تأسيس الدولة وقيام الاتحاد، حيث أولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، هذا الأمر اهتماماً خاصاً، وكان شديد الحرص على حفظه، فكان يهتم بالأدباء والشعراء والمثقفين،

إن اهتمام الدولة بالموروث الشعبي ليس من قبيل الترف، ولكنه اهتمام أساسي، حيث يمثل هذا الموروث عنصراً رئيسياً في تكوين وطبيعة الإنسان الإماراتي، كما أنه جزء لا يتجزأ، بل ومكون من مكونات المجتمع والدولة على حد سواء، وخاصة أن الإمارات تتمتع بالفعل بموروث ثقافي غني ومتنوع وأصيل. كما ينطلق الاهتمام بالموروث الشعبي أيضاً من شعور عميق بأهمية التراث الثقافي في حياة الشعوب والأمم، وخاصة تلك التي تطمح إلى أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في كل المجالات، وتؤمن قيادتنا الرشيدة، بأن التقدم إلى الأمام يجب ألا ينطوي على إهمال الموروث الشعبي أو التراث الثقافي أو ثقافة وتقاليد وقيم المجتمع الأصيلة، وإنما لابد من إعطاء اهتمام أكبر لهذه الأمور، والعمل على حفظ وحماية تراثنا العريق من الاندثار



## تدريبات الصف 11 حسب هيكل الامتحان – ف2

### 5- من أهم المهرجانات التراثية في دولة الامارات العربية المتحدة :

1- مهرجان الثقافة

2- مهرجان سباقات الهجن

3- مهرجان الوادي

4- مهرجان قصر الحصن

تولي دولة الإمارات اهتماماً كبيراً للموروث الشعبي، وذلك لأهميته، ليس في الحفاظ على العادات والتقاليد فحسب، وإنما لأنه يعزز قيم الولاء والانتماء إلى الوطن، ويمثل حافزاً لبذل المزيد من الجهد في سبيل مواصلة طريق السابقين والمضي قدماً في تحقيق ما تصبو إليه الدولة من رقي وتطور. ولهذا تولي القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، اهتماماً خاصاً للموروث الشعبي، وترعاه وتدعم كل الجهود للمحافظة عليه. وهذا ما أكدده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي في رعاية المهرجانات التراثية مثل مهرجان قصر الحصن الذي ترعاه وزارة الثقافة دائرة الآثار والسياحة في أبوظبي .

إن الاهتمام بالموروث الشعبي والتراث عموماً أمرٌ ليس جديداً في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل كان دائماً وأبداً حاضراً أمام القيادة حتى قبل تأسيس الدولة وقيام الاتحاد، حيث أولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، هذا الأمر اهتماماً خاصاً، وكان شديد الحرص على حفظه، فكان يهتم بالأدباء والشعراء والمثقفين،

إن اهتمام الدولة بالموروث الشعبي ليس من قبيل الترف، ولكنه اهتمام أساسي، حيث يمثل هذا الموروث عنصراً رئيسياً في تكوين وطبيعة الإنسان الإماراتي، كما أنه جزء لا يتجزأ، بل ومكون من مكونات المجتمع والدولة على حد سواء، وخاصة أن الإمارات تتمتع بالفعل بموروث ثقافي غني ومتنوع وأصيل. كما ينطلق الاهتمام بالموروث الشعبي أيضاً من شعور عميق بأهمية التراث الثقافي في حياة الشعوب والأمم، وخاصة تلك التي تطمح إلى أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في كل المجالات، وتؤمن قيادتنا الرشيدة، بأن التقدم إلى الأمام يجب ألا ينطوي على إهمال الموروث الشعبي أو التراث الثقافي أو ثقافة وتقاليد وقيم المجتمع الأصيلة، وإنما لابد من إعطاء اهتمام أكبر لهذه الأمور، والعمل على حفظ وحماية تراثنا العريق من الاندثار



## 6- أهمية الجزر الثلاث طنّب الكبرى والصغرى وأبو موسى تتلخص في :

- 1- المساحة الجغرافية
- 2- الموقع على البحار
- 3- الأهمية الاستراتيجية
- 4- القوة العسكرية التي تمتلكها

تُعد جزر الإمارات طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية ووارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .





## 7- تتجه معظم الصادرات النفطية لدول الخليج عبر مضيق هرمز مما يدل على :

1- قدرة دول الخليج على استخدام منافذ مائية أخرى

2- تستطيع دول الخليج الاستغناء عن مضيق هرمز

3- ليس هناك علاقة بين الجزر الثلاث ومضيق هرمز

4- مضيق هرمز يمثل أهمية استثنائية لدول الخليج العربي

تُعد جزر الإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية ووارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .





## 8- أهمية الجزر الثلاث طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى تتلخص في :

- 1- المساحة الجغرافية
- 2- الموقع على البحار
- 3- الأهمية الاستراتيجية
- 4- القوة العسكرية التي تمتلكها

تعد جزر الإمارات طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية ووارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوة على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .







تُعد جزر الإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية ووارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

## 9- الأدلة التاريخية تثبت أن الجزر الإماراتية الثلاث يجب أن تكون :

1- ذات سيادة عالمية

2- ذات سيادة عربية

3- ذات سيادة خليجية

4- خاضعة لسيادة الدولة التي تمتلكها

وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .



## 10- دولة الامارات العربية المتحدة الحق في السيادة على الجزر الثلاث استناداً إلى :

- 1- العدالة الدولية
- 2- المساندة الإقليمية
- 3- الأعراف المحلية
- 4- القوانين الدستورية

تُعد جزر الإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية ووارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .







تُعد جزر الإمارات طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى جزراً صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية و وارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

## 11- سعي دولة الامارات لحل قضية الجزر الثلاث بالطرق السلمية يوضح :

- 1- رغبة دولة الامارات في حماية ممتلكاتها
- 2- الرغبة لتحقيق الاستقرار الاقليمي
- 3- رغبة الامارات في حل مشاكل السكان في الجزر الثلاث
- 4- حاجة الامارات لموارد هذه الجزر الثلاث

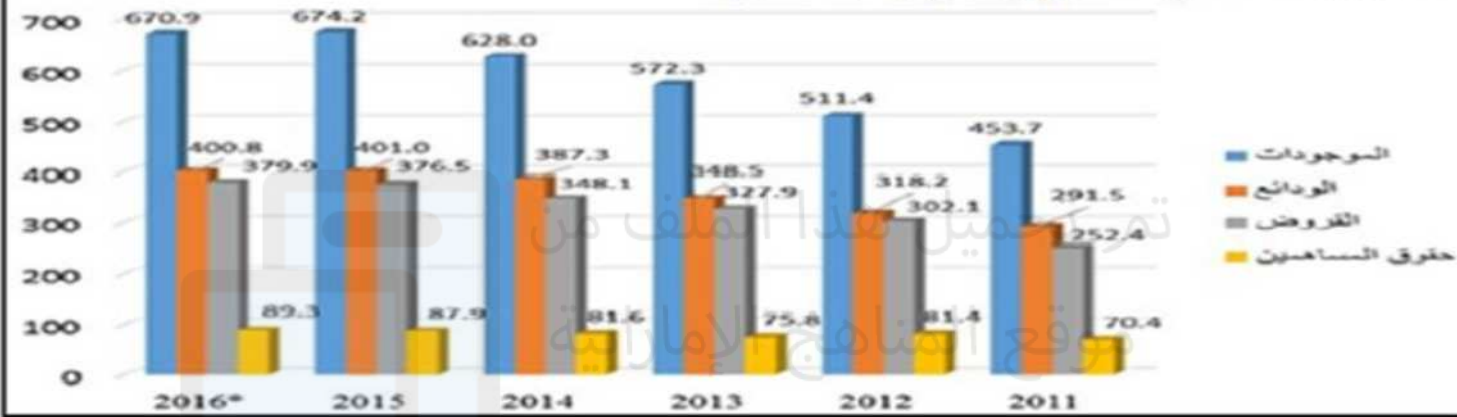
وإلى ما قبل الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلادي ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية. كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت الجزر الإماراتية الثلاث جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً حتى بداية القرن السابع عشر، وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622م، بقيت الجزر ملكاً للعرب. وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران بالجزر. ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2/ديسمبر 1971م نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر. وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء .



2016*	2015	2014	2013	2012	2011	
670,900	674,229	628,029	572,302	511,433	453,738	الموجودات
400,840	400,990	387,256	348,461	318,201	291,471	الودائع
43,126	43,268	51,449	43,951	59,820	47,632	ودائع القطاع العام
357,714	356,590	335,807	304,510	258,382	243,839	ودائع القطاع الخاص
379,902	376,454	348,125	327,879	302,132	252,368	القروض
94,104	91,255	86,710	79,506	67,569	53,223	قروض للقطاع العام
285,798	285,199	261,415	248,373	234,563	199,145	قروض للقطاع الخاص
89,266	87,883	81,601	75,809	81,421	70,409	حقوق المساهمين

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. \* تبدأ من أيار 2016. ملاحظة: تتضمن القروض المعطحة من المصارف للقطاع الخاص قروض مقبلة لمؤسسات مالية أخرى.

\*تطور بيانات القطاع المصرفي الإماراتي ( مليار دولار )



. عكست المؤشرات البيانية للموجودات المالية في القطاع المصرفي الإماراتي:

. تطور مستمر في الموجودات المالية، والذي يمكن أن يسهم بفاعلية في دعم التنمية.

. الموجودات المالية في القطاع المصرفي ليس لها علاقة بالتنمية.

. تراجع في الموجودات المالية والذي يعكس عدم استقرار القاعدة المالية للقطاع المصرفي.

. ثبات الوضع المالي في القطاع المصرفي الإماراتي.

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي حيث أن 83.2% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، فلدى 89.8% من الذكور، و 66.3% من الإناث حساباً مصرفياً. كما أن 78.6% من السكان في دولة الإمارات لديهم حسابات مصرفية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الائتمان، ونشر وسائل الدفع الحديثة. وقد حقق القطاع المصرفي في الإماراتي نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية يظهر بوضوح من خلال ارتفاع الموجودات، وزيادة الودائع ورأس المال المصارف الإماراتية، إلا أن المصارف الإماراتية تواجه العديد من التحديات منها تراجع أسعار الأسهم الاستثمارية بشكل عام وتراجع العائد على حقوق المساهمين.

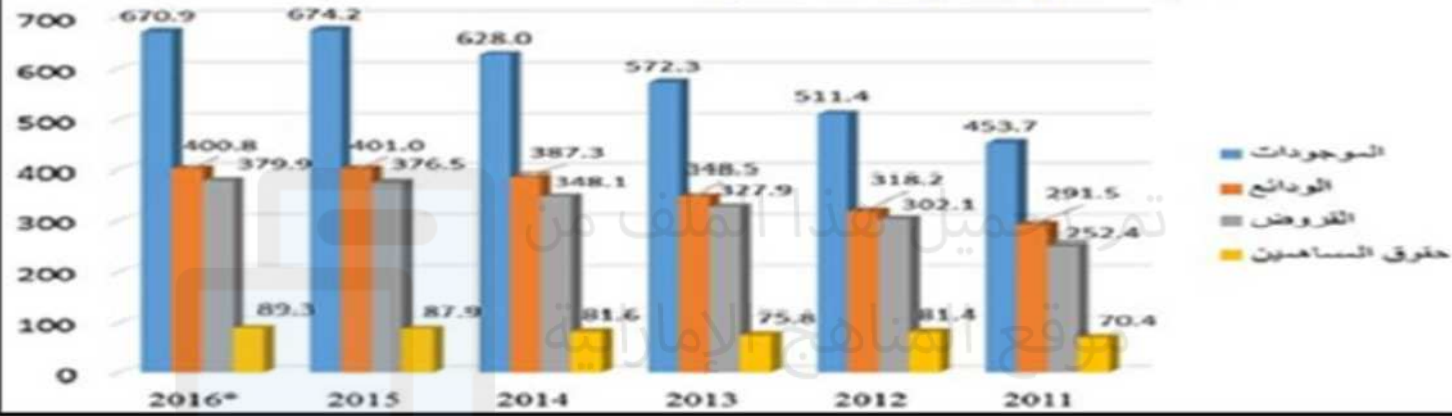


## \*تطور الميزانية المجمعة للمصارف الإماراتية ( مليون دولار )

2016*	2015	2014	2013	2012	2011	
670,900	674,229	628,029	572,302	511,433	453,738	الموجودات
400,840	400,990	387,256	348,461	318,201	291,471	الودائع
43,126	43,268	51,449	43,951	59,820	47,632	ودائع القطاع العام
357,714	356,590	335,807	304,510	258,382	243,839	ودائع القطاع الخاص
379,902	376,454	348,125	327,879	302,132	252,368	القروض
94,104	91,255	86,710	79,506	67,569	53,223	قروض للقطاع العام
285,798	285,199	261,415	248,373	234,563	199,145	قروض للقطاع الخاص
89,266	87,883	81,601	75,809	81,421	70,409	حقوق المساهمين

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. \* تبدأ من 1 يناير 2016. ملاحظة: تتضمن القروض المعطاة من المصارف للقطاع الخاص قروض مقنعة لمؤسسات مالية أخرى.

## \*تطور بيانات القطاع المصرفي الإماراتي ( مليار دولار )



يشهد المؤشر البياني للودائع في القطاع المصرفي الإماراتي بين عامي 2011 . 2016م :

. تراجعاً وانخفاضاً واضحاً.

. استقراراً وثباتاً.

. زيادةً وتطوراً مستمراً.

. زيادةً وتطوراً ثم انخفاضاً.

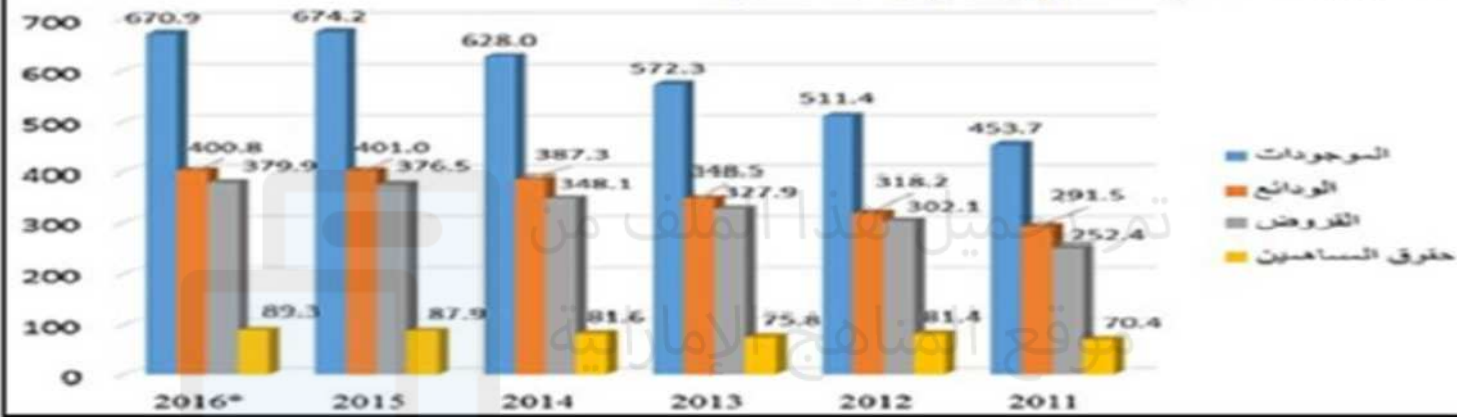
تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي حيث أن 83.2% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، فلدى 89.8% من الذكور، و66.3% من الإناث حساباً مصرفياً. كما أن 78.6% من السكان في دولة الإمارات لديهم حسابات مصرفية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الائتمان، ونشر وسائل الدفع الحديثة. وقد حقق القطاع المصرفي في الإماراتي نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية يظهر بوضوح من خلال ارتفاع الموجودات، وزيادة الودائع ورأس المال المصارف الإماراتية ، إلا أن المصارف الإماراتية تواجه العديد من التحديات منها تراجع أسعار الأسهم الاستثمارية بشكل عام وتراجع العائد على حقوق المساهمين.



2016*	2015	2014	2013	2012	2011	
670,900	674,229	628,029	572,302	511,433	453,738	الموجودات
400,840	400,990	387,256	348,461	318,201	291,471	الودائع
43,126	43,268	51,449	43,951	59,820	47,632	ودائع القطاع العام
357,714	356,590	335,807	304,510	258,382	243,839	ودائع القطاع الخاص
379,902	376,454	348,125	327,879	302,132	252,368	القروض
94,104	91,255	86,710	79,506	67,569	53,223	قروض للقطاع العام
285,798	285,199	261,415	248,373	234,563	199,145	قروض للقطاع الخاص
89,266	87,883	81,601	75,809	81,421	70,409	حقوق المساهمين

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. \* تبدأ من 1 يناير 2016. ملاحظة: تتضمن القروض المعطاة من المصارف للقطاع الخاص قروض مقبلة لمؤسسات مالية أخرى.

\*تطور بيانات القطاع المصرفي الإماراتي ( مليار دولار )



تحتل دولة الإمارات بمركز متقدم في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي بسبب:

ارتفاع الحسابات المالية للذكور دون الإناث.

أكثر من 80% من السكان يمتلكون حسابات مالية.

كثرة عدد المصارف في الدولة وتعدد فروعها.

زيادة الحسابات المصرفية للذكور عن الإناث.

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي حيث أن 83.2% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، فليدى 89.8% من الذكور، و66.3% من الإناث حساباً مصرفياً. كما أن 78.6% من أفقر 40% من السكان في دولة الإمارات لديهم حسابات مصرفية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الائتمان، ونشر وسائل الدفع الحديثة. وقد حقق القطاع المصرفي في الإماراتي نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية يظهر بوضوح من خلال ارتفاع الموجودات، وزيادة الودائع ورأس المال المصارف الإماراتية، إلا أن المصارف الإماراتية تواجه العديد من التحديات منها تراجع أسعار الأسهم الاستثمارية بشكل عام وتراجع العائد على حقوق المساهمين.

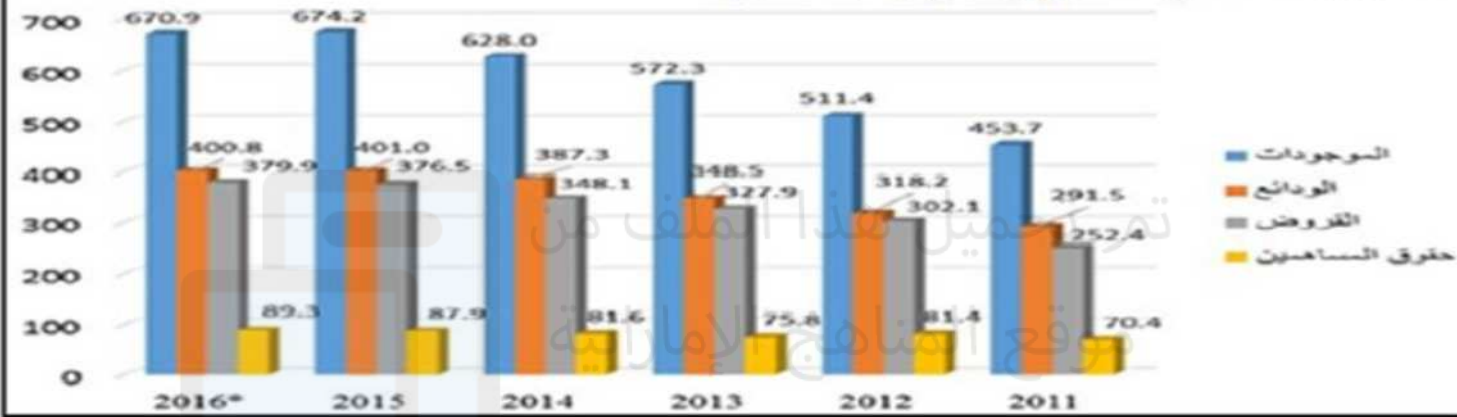


## \*تطور الميزانية المجمعة للمصارف الإماراتية ( مليون دولار )

2016*	2015	2014	2013	2012	2011	
670,900	674,229	628,029	572,302	511,433	453,738	الموجودات
400,840	400,990	387,256	348,461	318,201	291,471	الودائع
43,126	43,268	51,449	43,951	59,820	47,632	ودائع القطاع العام
357,714	356,590	335,807	304,510	258,382	243,839	ودائع القطاع الخاص
379,902	376,454	348,125	327,879	302,132	252,368	القروض
94,104	91,255	86,710	79,506	67,569	53,223	قروض للقطاع العام
285,798	285,199	261,415	248,373	234,563	199,145	قروض للقطاع الخاص
89,266	87,883	81,601	75,809	81,421	70,409	حقوق المساهمين

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. \* تبدأ اعتباراً من 2016. ملاحظة: تتضمن القروض الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص قروض ممنوعة لمؤسسات مالية أخرى.

## \*تطور بيانات القطاع المصرفي الإماراتي ( مليار دولار )



تبين المؤشرات الرقمية في الميزانية المجمعة للمصارف الإماراتية خلال السنوات من 2011 إلى 2016 م :

. تراجعاً في قيمة قروض القطاع الخاص.

. انخفاضاً في قيمة قروض القطاع العام.

. تراجعاً في قيمة ودائع القطاع الخاص.

. تذبذب في قيمة ودائع القطاع العام.

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي حيث أن 83.2% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، فليدى 89.8% من الذكور، و66.3% من الإناث حساباً مصرفياً. كما أن 78.6% من السكان في دولة الإمارات لديهم حسابات مصرفية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الائتمان، ونشر وسائل الدفع الحديثة. وقد حقق القطاع المصرفي في الإماراتي نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية يظهر بوضوح من خلال ارتفاع الموجودات، وزيادة الودائع ورأس المال المصارف الإماراتية ، إلا أن المصارف الإماراتية تواجه العديد من التحديات منها تراجع أسعار الأسهم الاستثمارية بشكل عام وتراجع العائد على حقوق المساهمين.



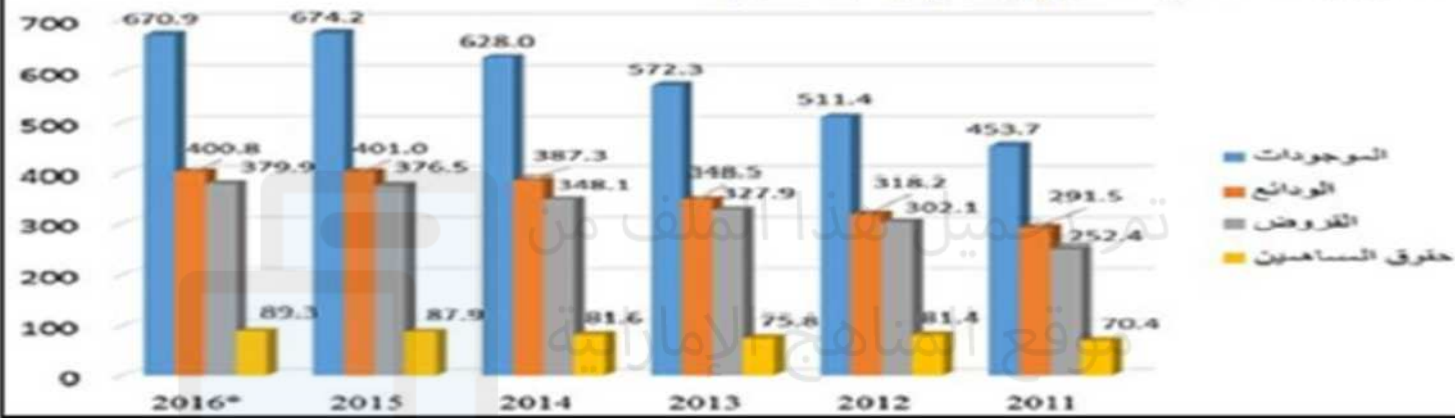
## \*تطور الميزانية المجمعة للمصارف الإماراتية ( مليون دولار )

15

2016*	2015	2014	2013	2012	2011	
670,900	674,229	628,029	572,302	511,433	453,738	الموجودات
400,840	400,990	387,256	348,461	318,201	291,471	الودائع
43,126	43,268	51,449	43,951	59,820	47,632	ودائع القطاع العام
357,714	356,590	335,807	304,510	258,382	243,839	ودائع القطاع الخاص
379,902	376,454	348,125	327,879	302,132	252,368	القروض
94,104	91,255	86,710	79,506	67,569	53,223	قروض للقطاع العام
285,798	285,199	261,415	248,373	234,563	199,145	قروض للقطاع الخاص
89,266	87,883	81,601	75,809	81,421	70,409	حقوق المساهمين

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. \* تباطأ إبراز 2016. ملاحظة: تتضمن القروض المعطحة من المصارف للقطاع الخاص قروض مقنعة لمؤسسات مالية أخرى.

## \*تطور بيانات القطاع المصرفي الإماراتي ( مليار دولار )



- في إطار التنافسية العالمية تسعى دولة الإمارات لتطوير خدماتها المصرفية من أجل:

تسهيل الحصول على القروض المالية.

تشجيع الودائع البنكية.

تحديث وتجويد الخدمات المصرفية.

توفير خدمات الائتمان المالية.

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي حيث أن 83.2% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، فلدى 89.8% من الذكور، و66.3% من الإناث حساباً مصرفياً. كما أن 78.6% من أفقر 40% من السكان في دولة الإمارات لديهم حسابات مصرفية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الائتمان، ونشر وسائل الدفع الحديثة. وقد حقق القطاع المصرفي في الإماراتي نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية يظهر بوضوح من خلال ارتفاع الموجودات، وزيادة الودائع ورأس المال المصارف الإماراتية، إلا أن المصارف الإماراتية تواجه العديد من التحديات منها تراجع أسعار الأسهم الاستثمارية بشكل عام وتراجع العائد على حقوق المساهمين.